المصـارف والإمتثـال
إلتزام تحت المنظار الدولي

د. علـي بـدران *

لا يزال موضوع مكافحة تبييض الأموال يشكّل تحدياً كبيراً للمصارف وفي تطور مع الزمن، هذا الموضوع هو جزء من منظومة مكافحة الفساد، فالعمليات الإجرامية تسابق وسائل مكافحتها ما يتطلّب الإهتمام المتزايد لهذا الموضوع، لما له من تأثير وتداعيات سلبية على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، ولا سيما على سلامة وسمعة المصارف. فحجم الأموال التي يتمّ تبييضها سنوياً تقدّر بما لا يقل عن 5 في المئة من إجمالي الناتج العالمي و8 في المئة من حجم التجارة الدولية، وبما لا يقل عن 3 تريليون دولار سنوياً.

يشهد القطاع المصرفي مخاطر مختلفة عن المخاطر التقليدية متغيرات تكمن في تزايد المعايير والتشريعات الدولية والضغوطات نتيجة العولمة وتداخل الإقتصادات، وبروز أحد أهم المخاطر المصرفية، مخاطر عدم الإلتزام (Compliance Risk)، مع تزايد أهمية وتوسيع نطاق وظائف التحقق ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وبناءً على الضغوطات الدولية بهذا الشأن وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وإلتزاماً بالمعايير الدولية، أقرّ مجلس النواب اللبناني القانون الرقم 2015/44 المتعلّق بتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الرقم 318 الصادر العام 2001، حيث أدخل القانون الجديد تعديلات مهمة وشموله قطاعات متخصّصة وأهمها: توسيع لائحة الجرائم التي ينتج عن إرتكابها أموال غير مشروعة على نحو لافت، لتشمل 21 جريمة بدلاً من 7 جرائم، أهمها الفساد والتهرب الضريبي، وإعتبار جريمة تبييض الأموال جريمة مستقلة ولا تستلزم الإدانة بجرم أصلي، وإدخال جهات جديدة كخبراء المحاسبة المجازين وكتّاب العدل والمحامين للتقيدّ بموجبات هذا القانون، وإلزامهم عند تنفيذهم معاملات لصالح عملائهم، إبلاغ رئيس هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان فوراً عن تفاصيل العمليات التي نفّذت، أو التي جرت محاولة تنفيذها، والتي يشتبهون بأنها تتعلق بتبييض أموال أو تمويل إرهاب.

إن شمول القانون 2015/44 المعنيين الجدد، يتطلّب إصدار دليل إرشادي ونماذج موحّدة لكافة المعنيين بتطبيق هذا القانون لتوحيد المفاهيم المشتركة لتطبيق أحكامه، والعمل على توفير قائمة بمؤشرات الإشتباه بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب للفئات المختلفة من الأعمال والمهن غير المالية تساعد على إكتشاف العمليات المشبوهة.

تحديات تطبيق الإمتثال

لا تزال المصارف تتعرّض لضغوط متزايدة وتشدد في توسيع متطلبات الإمتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون FATCA، وقوانين الحظر والعقوبات الدولية، (Sanctions & Embargoes)، الرشوة والفساد، ومعايير بازل الدولية، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS 9)، وصولاً الى الإنضمام الى الإتفاقات الدولية لمحاربة التهرّب الضريبي، ومؤخراً تحديات قانون الإمتثال الضريبي على الحسابات العالمية (GATCA) ومعايير الإفصاح المشتركة (CRS) المطلوب تطبيقها قريباً في بداية العام 2018.

القطاع المصرفي يمر في حالة تغير ديناميكي متلاحق، بعد أن مرّ سابقاً في مرحلة «الوساطة المالية» التقليدية، ومن ثم «إدارة المخاطر»، وصولاً إلى إزالة المخاطر (De-risking)، ما يهدّد المصارف .هذا الوضع ينقلنا من الشمول المالي (Financial Inclusion) إلى الإستبعاد أو الإقصاء المالي (Financial Exclusion)، ما يتوجب على المصارف الإنتقال من إجراءات إعرف عميلك (KYC)، إلى إعرف عميل عميلك (KYCC)، ومن ثم إلى إعرف عميل عميل عميلك...

إننا نعيش في عالم تُفرض عليه إجراءات مالية، بدءاً من مكافحة تبييض الأموال إلى معايير الملاءة وغيرها، ما أدى إلى البطء في النمو الإقتصادي، والحدّ من الشمول المالي، وحرمان المجتمعات الفقيرة والمحدودة الدخل من الخدمات المصرفية الضرورية. فالشمول المالي يسعى الى إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية، واستقطاب غير المتعاملين مع النظام المصرفي، وقد برز ذلك ضمن إهتمامات الدول

العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
إن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عمل مستمر لا يتوقف بالنسبة إلى المصارف لأنها مطالبة بأن تكون على معرفة تامة بعملائها، ومتابعة نشاطهم التجاري عملياتهم المالية بصورة دائمة. وفي هذه الأجواء، تواجه المصارف أهم تحد، وهو تحقيق التوازن الصحيح، بين الحفاظ على علاقات جيدة مع عملاء تكون مخاطرهم عالية بهدف نمو وتطوير وإعمال المصرف، وبين متطلبات العناية الواجبة العادية أو المعزّزة (Enhanced- Due Diligence)، وإرتفاع تكاليف وأعباء الإمتثال، أو بمعنى آخر «تحقيق التوازن الدقيق (Delicate Balance) بين نمو قوي للأعمال، وبذات الوقت إمتثال كامل للقواعد والإجراءات والممارسات الأخلاقية (Ethical practices). فالإمتثال هو عملية التكامل للقواعد والإجراءات المحلية والعالمية في الأعمال وتطويرها، كذلك التوفيق بين الشمول المالي والوصول إلى أكبر شريحة من العملاء، وظاهرة تجنّب المخاطر (De-risking).
كما تواجه المصارف مشكلة في ضعف ثقافة ووعي الإمتثال وعدم تعاون لدى عدد كبير من العملاء، أو إستخدام البعض تقنيات جديدة ومتطورة جداً في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كالجريمة الإلكترونية (cybercrime)، لذلك فإن التدريب المستمر والمتواصل لجميع الموظفين الذي تقوم به المصارف على مسائل الإمتثال أمر حيوي، لفهم ثقافة الإمتثال وأهمية التواصل الداخلي مع وحدات الإمتثال لحماية المصرف، خصوصاً في ظل بيئة ضعف الشفافية والإقتصاد القائم على النقد.

المصارف المراسلة والإمتثال

تبرز أهمية هذا الموضوع في أن الولايات المتحدة تعتبر أن سيادتها ومسؤوليتها في ما خصّ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لا تقتصر فقط على المؤسسات المصرفية والمالية الأميركية العاملة على الأراضي الأميركية فقط ، بل تتعداها إلى كل التعاملات بالدولار الأميركي في أي من الأسواق المالية العالمية. وبالتالي يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية في العالم الإلتزام بالنظم والقوانين الأميركية عند تعاملها بالدولار، أو عند تعاملها مع المؤسسات أو المصارف الأميركية، كي تتجنّب المصاعب مع السلطات المالية والمصرفية الأميركية، كإقفال حسابات في المصارف المراسلة الأميركية، أو في السوق الأميركية كتجميد الأموال أو الأصول.
كما إن المصارف المراسلة بذات الوقت مُثقلة بقيود المعايير المالية والمصرفية الدولية وبالإلتزامات المتّصلة بالإمتثال، من سلطاتها الرقابية ووزارة الخزانة الأميركية، والمصرف المركزي (Federal Reserve)، كما جميع المصارف، نتيجة التشدّد الذي يشهده العالم. وبالتالي لدى المصارف المراسلة مخاوف من المصارف المحلية، على الرغم من أن العلاقة في الأساس تقوم على التعاون والثقة المتبادلة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
فالمصارف المراسلة كما المصارف المحلية تخشى العقوبات الدولية وخصوصاً الأميركية شأنها شأن المصارف المحلية (سيف مسلّط على الجميع)، وبالتالي تخشى من قيام عملاء المصارف المحلية بعمليات تبييض أموال، لأن المصارف المحلية تقوم بجزء من عملياتها عبر مراسليها في الخارج، وبالتالي تشترك بأنظمة الدفع العالمية، وهذا ما أشار إليه تعميم مصرف لبنان الأساسي الرقم 2012/126، حول علاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين، حيث أوجب على المصارف اللبنانية مراقبة عمليات الدفع المنفذة على حسابات مفتوحة لدى مصارف مراسلة (Transactions Payable Through Accounts) والتشدّد في تطبيق العناية الواجبة المعزّزة على العملاء المعنيين (Enhanced Due-Diligence).
كما إن المصارف المراسلة تتأثّر بالمخاطر التي تحملها المصارف المحلية لأسباب عديدة منها:
مخاطر البلد السيادية، من خلال مدى إلتزام الدولة وقوانينها الخاصة بالمعايير الدولية وبمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، أو الإجراءات الرقابية التي تخضع لها المصارف المحلية لتجنّب عمليات الغش والقرصنة، ومدى معرفة المصارف لعملائها جيداً إستناداً إلى تفاصيل إستمارة (KYC)، ووفقاً لمبدأ إجراءات العناية الواجبة، وملاءمة جميع المعلومات الواردة في هذه الإستمارة مع حركة الحسابات والعمليات المالية للعميل وحجمها وطبيعة تجارته، وكذلك وفقاً للمنهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach).
وفي الوقت نفسه، تخشى المصارف المحلية أيضاً من إقفال المصارف المراسلة حساباتها لديها (De-Risking)، سواء لأسباب تتعلق بمخاطر الإمتثال المرتفعة في البلدان حيث تتواجد فيها هذه المصارف، أو بسبب مخاطر التعامل مع المصرف المحلي لأسباب عديدة، أو بسبب العائدات أو الأرباح المتأتية من هذا المصرف تكون أقل من تكاليف وأعباء الإمتثال، حيث تستقطب المصارف المراسلة آلاف العاملين في وحدات ودوائر وملحقات الإمتثال، ما يزيد من تكاليف الإمتثال والوقت المطلوب، والتكنولوجيا وإستراتيجيات العمل.
لقد زادت أخيراً ظاهرة (De-Risking) لإرتباط ذلك بإحتمال عدم قُدرة المصرف أحياناً على إلتزام متطلبات العناية الواجبة المعزّزة، مثل التشدّد بالحصول على المعلومات المطلوبة عن العملاء وغيرها من إجراءات التحقّق عن العمليات المالية، حيث يلجأ المصرف الى الإبتعاد عن العملاء عند وجود مخاطر. وهنا تكمن إشكالية المعالجة، ففي حال إختار المصرف خيار تخفيف أو تجنُّب المخاطر وإقفال الحسابات، يكون قد خسر بعض العملاء من باب الشكّ فقط أو عدم اليقين، وبذات الوقت يكون قد ساهم في تنامي ظاهرة صيرفة الظل (Shadow Banking)، حيث تبرز مشكلة جديدة وهي ظهور قنوات مالية خارج القطاع المصرفي وغير خاضعة للرقابة.

أعباء الإمتثال على المصارف

إن حالة التشدّد والتوسّع لمتطلبات الإمتثال، أوجبت على المصارف تقوية وظيفة الإمتثال، ورفدها بالموارد البشرية المؤهّلة، والتدريب المستمر لجميع الموظفين إضافة إلى إدارة مخاطر عدم الإمتثال، وإعتماد البرامج المعلوماتية المتخصّصة في هذا المجال، ما زاد التكاليف العالية حيث من السهل قياس هذه الأعباء وتحمُّلها، لكن مخاطر عدم الإلتزام أو مخاطر السمعة (Reputational Risk) لا يمكن قياسها إطلاقاً، وقد تُهدّد إستمرار عمل المصرف.
بغض النظر عن متطلبات الإمتثال، المصارف اللبنانية حريصة على سمعتها، وعلى مصلحة المودعين والمستثمرين والإقتصاد الوطني بشكل عام، ذلك لأن الأموال غير النظيفة حُكماً تسيء إلى النمو الإقتصادي السليم وللإستثمارات ذات الجدوى الإقتصادية، وكذلك كلفة الفساد عالية جداً لأنها تضعف المنافسة العادلة والفعالية الإقتصادية.
وعليه، إن الإلتزام بمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والذي تقوم به المصارف اللبنانية، أمر في منتهى الأهمية لسلامة القطاع المصرفي وإستقراره مع تشعُّب العقوبات التي تصدر عن الجهات المعنية والدولية، وانخراط القطاع المصرفي اللبناني في الأسواق العالمية

*مدير وخبير مصرفي